



مقرر عدد 74/07/2022 بتاريخ 29 يوليوز 2022

النقطة الثانية من جدول أعمال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 29/07/2022 والمتعلقة:

بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة خاصة بإنجاز ممرات تحت أرضية وفوق أرضية بمدينة مراكش.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته الاستثنائية المنعقدة في جلسة فريدة علنية بتاريخ 29 يوليوز 2022 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الأدريسي النائب الأول لرئيس مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد سهيل شديدجي رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلاً للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة حول النقطة، مرفقاً بالاتفاقية.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة وأبداء الرأي حول النقطة.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقاً للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

وهم السادة:	42	عضووا	42	:	- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت
	42	عضووا	42	:	- عدد الأصوات المعتبرة
	42	عضووا	42	:	- عدد الأعضاء الموافقين

محمد الأدريسي، عبد العزيز بوسعيدي، عتيقة بوزنة، كمال ماجد، عثمان عزام، ي. المصطفى مطهر، ي. عبد المالك المنصوري، فاطمة شوتين، أمل الملاخ، نادية الأدريسي سليمين، رقية العلوى حاجب، حليمة بامحمد، مريم باحسسو، رحيلة الغمراوى، جهان حدان، محمد نكيل، الحسين نوار، حمزة الحداوى، عبد الغنى خيا، أحمد مروان الزنجاري، رجاء المنصوري، ي. البشير طوبا، محمد توفلة، عبد السلام سي كوري، لحسن حبيبو، محمد بنلعروسي، ي. الحسن المنادى، محمد الحر، عادل النملي، محمد بنشررون، حبيبة الكرشال، خليل بولحسن، فؤاد حاجي، مريم العرائى، عبد الصادق بيطارى، سعيدة ايت بوعلی، العبيب امہیدرة، عبد الواحد الشافقي، السعيد ايت المحجوب، عمر السلكى، عبد الصادق بوزاهر، محمد ايت احسىس.

لا أحد	:	- عدد الأعضاء الرافضين
لا أحد	:	- عدد الأعضاء الممتنع عن التصويت

يقر مالي

صادق مجلس جماعة مراكش باجماع الأصوات المعتبر عنها للأعضاء الحاضرين (الأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم) على مقرر النقطة المتعلقة باتفاقية خاصة بإنجاز منشآت (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى نقاط الازدحام المروري بمراكش والآتية موادها كالتالي:

المملكة المغربية

اتفاقية وتعلقة بإنجاز ونشأت (هورات تحت أرضية أو قنابر)
على مستوى نقاط الازدحام الموري بمراكش

تقديم

1. تشهد مدينة مراكش اليوم، بصفتها واحدة من أقطاب الجنوب الرئيسية للمغرب، مشاكل كبيرة على مستوى التنقل في ظل تطور ديمغرافي واقتصادي مستمر. حيث أن الامتداد السريع للمناطق الحضرية وارتفاع حركة التنقلات والاستخدام المتزايد للسيارات الخاصة تظهر سلبيات نظام التنقل الحالي وتتطلب طرح حلول جدية واستباقية كفيلة بحل الاختلالات الراهنة و مشاكل التنقل المستقبلية.

2. قررت السلطات المحلية سنة 2009 الشروع في نهج استباقي يهدف إلى تزويد مدينة مراكش بمخطط للنقل الحضري والذي يسعى بشكل عام إلى وضع إستراتيجية تنظيمية للتنقل الحضري بهدف تطوير وتحسين مختلف وسائل التنقل القائمة وتحديد أوجه التكامل والترابط بين هذه الوسائل تماشيا مع التطور الحضري لمدينة مراكش.

3. إن إنجاز عشرة منشآت (ممرات تحت أرضية أو قنطرة) في نقاط المرور التي تشهد حركة نقل مهمة بمدينة مراكش يعتبر واحدا من التوصيات الرئيسية لدراسات التنقل الحضري على مستوى مدينة مراكش. حيث تتعلق هذه الاتفاقية بإنجاز جزء من هذه المنشآت والمحدد في ست منشآت. ويكتسي إنجاز هذه الأخيرة أولوية كبيرة لأنها تتعلق بمحورين قوبيين وست تقاطعات صعبة من حيث حركة المرور داخل مدينة مراكش والتي من الضروري الحفاظ عليها وتطويرها من أجل تعزيز وظائفها كطرق دائرة وقطرية كما جاء في مخطط النقل الحضري لمدينة مراكش.

4. بالنسبة للمنشآت المرتبطة على مستوى كل من تقاطعات:

- الطريق الوطنية 7 مع الطريق الدائري؛
- شارع الصويرة مع الطريق الدائري؛
- شارع علال الفاسي مع الطريق الوطنية 9؛
- الطريق الوطنية 7 مع الطريق الوطنية 9؛
- الطريق الوطنية 8 مع شارع محمد السادس وشارع عبد الكريم الخطابي؛
- شارع عبد الكريم الخطابي مع شارع محمد الخامس (على الرغم من أن هذا التقاطع غير مدرج في مخطط النقل الحضري 2009، إلا أن اصحابه يعتبر ضروريا نظراً لمركز هذا التقاطع بين ثلاثة منشآت مستقبلية متتالية على مستوى الطريق القطرية الوطنية 8).

يتعلق الأمر بتخفيف الازدحام المروري وتجنب التشبع المحتمل للشبكة بسبب تطور المدينة وتزايد تنقل كل فرد باستعمال وسائل نقل ذات محركات كما هو موصى به من طرف مخطط النقل الحضري 2009 .

اتفاقية متعلقة بإنجاز منشآت (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى نقاط الازدحام المروري بمراكش

بيان

- ولأجل جهله مراكش آسفاج، ممثل في شخص السيد كريم قساج لعلو، والي جهله مراكش آسفاج - عامل عمالة مراكش؛
- البماعة الحضرية لمراكش، ممثل في شخص رئيس مجلسها السيدة فاطمة الزهراء المنصوري؛
- جهله مراكش آسفاج، ممثل في شخص رئيس مجلسها السيد سمير كودا؛
- شركة التنمية المكانية باص سينج متجدة، ممثل في شخص مديرها العام السيد عبد العزيز فارس.

السمة فيما يلي ب "الأطراف".

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة ١ : خروض الاتفاقيات

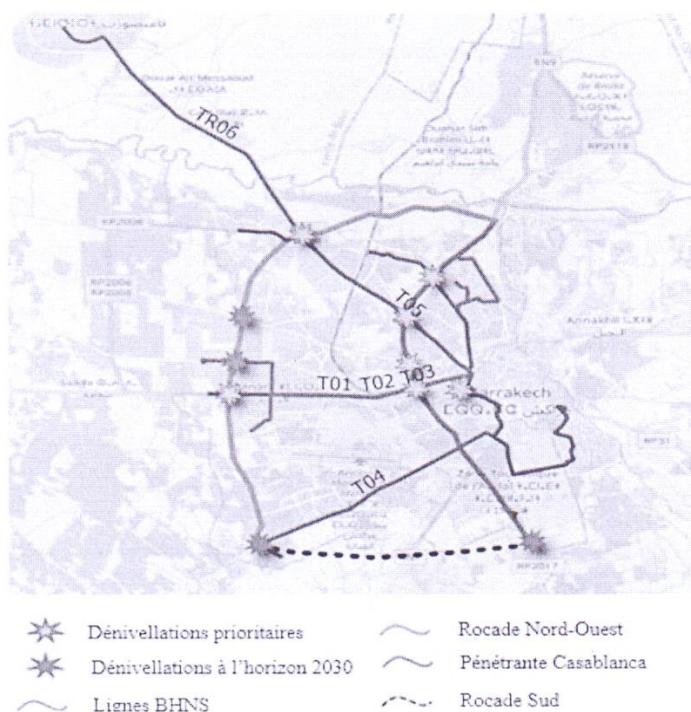
الغرض من هذه الاتفاقية هو تحديد شروط وطرق إنجاز وتمويل ست منشآت (ممراً تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى التقاطعات الموصى بها من طرف مخطط النقل الحضري 2009، وهي:

- تقاطع الطريق الوطنية 7 مع الطريق الدائري:
- تقاطع شارع الصويرة مع الطريق الدائري:
- تقاطع شارع علال الفاسي مع الطريق الوطنية 9:
- تقاطع الطريق الوطنية 7 مع الطريق الوطنية 9:
- تقاطع الطريق الوطنية 8 مع شارع محمد السادس وشارع عبد الكريم الخطابي:
- تقاطع شارع عبد الكريم الخطابي مع شارع محمد الخامس.

فضلاً عن التزامات "الأطراف".

ويتعلق الأمر بـ:

1. منشأة (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى تقاطع الطريق الوطنية 7 مع الطريق الدائري:
2. منشأة (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى تقاطع شارع الصويرة مع الطريق الدائري:
3. منشأة (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى تقاطع شارع علال الفاسي مع الطريق الوطنية 9:
4. منشأة (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى تقاطع الطريق الوطنية 7 مع الطريق الوطنية 9:
5. منشأة (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى تقاطع الطريق الوطنية 8 مع شارع محمد السادس وشارع عبد الكريم الخطابي:
6. منشأة (ممر تحت أرضي أو قنطرة) على مستوى تقاطع شارع عبد الكريم الخطابي مع شارع محمد الخامس.



المادة 2 : إدارة المشروع وإدارة المشروع المفوضة

ستقوم جماعة مراكش بتولي مهمة صاحب المشروع وإدارته، وتعتبر المعدات والمرافق التي سيتم إنشاؤها كجزء من هذا المشروع ملكاً لجماعة مراكش، وستبقى كذلك.

يتم بموجب هذه الاتفاقية تفويض مهمة إدارة المشروع لشركة التنمية المحلية باص سيتي متقدمة، حيث ستكون مسؤولة عن إجراء الدراسات والأعمال اللازمة لهذا المشروع. وفي هذا الصدد، سيعين عليها أن تحيل جميع المراحل المهمة المتعلقة بالدراسات والتنفيذ على لجنة التتبع المشار إليها في المادة 5 أدناه.

ولإنجاز مهمة إدارة المشروع المفوضة هذه، ستحصل شركة التنمية المحلية باص سيتي متقدمة على نسبة 4% شاملة لجميع الرسوم من المبلغ الإجمالي للاتفاقية.

المادة 3 : تكلفة المشروع وتمويله

وسيتم تمويل المشاريع المدرجة في هذه الاتفاقية من قبل وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية) وجماعة مراكش وجهة مراكش آسفي بمبلغ إجمالي قدره 500 مليون درهم، حيث ستساهم وزارة الداخلية بمبلغ 200 مليون درهم، وجماعة مراكش بمبلغ 150 مليون درهم، وجهة مراكش آسفي بمبلغ 150 مليون درهم.

وبما أنه تم تحديد الجدول الزمني لإنجاز المشروع في الفترة الممتدة ما بين 2022 و2026، فإن الجدول الزمني لصرف المبالغ من طرف وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية) وجماعة مراكش وجهة مراكش آسفي يتمثل كما يلي:

المجموع	2026	2025	2024	2023	ستة مرات تحت أرضية أو قنطرة
200	48,4	48,4	48,4	54,8	وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)
150	36,3	36,3	36,3	41,1	الجماعة الحضرية لمراكش
150	36,3	36,3	36,3	41,1	جهة مراكش آسفي
500	121	121	121	137	المجموع

المادة 4 : مدة إنجاز المشاريع

ستمتد أشغال إنجاز مختلف المشاريع على الفترة ما بين 2022 و2026. حيث سيتم تخصيص سنوي 2022 و2023 لإنجاز دراسات وأشغال بناء المرات تحت أرضية أو القنطرة على مستوى تقاطع الطريق الوطنية 7 مع الطريق الدائري والمسى بالعيashi. فيما ستشهد سنة 2023 إنطلاق بناء بقية المرات تحت أرضية أو القنطرة الخمسة الموصى بها. سيتم تحديد الجدول الزمني المفصل في نهاية هذه المرحلة الأولى من الدراسات وسيقدم إلى لجنة التتبع لمعاينته والمصادقة عليه، كما يمكن تعديل الجدول الزمني لصرف المبالغ مع مراعاة قرارات اللجنة المذكورة.

المادة 5 : تتبع تنفيذ الاتفاقية

سيتم تشكيل لجنة تتبع برئاسة وإلى جهة مراكش آسفي، مكونة من ممثلين عن المديرية العامة للجماعات الترابية وجماعة مراكش وجهة مراكش آسفي وشركة التنمية المحلية باص سيتي متقدمة وذلك من أجل تتبع تنفيذ المشروع، حيث تقوم هذه اللجنة بتتبع سير المشروع وتقرر صرف المساعدات المالية بغية التنفيذ الجيد للخدمات.

وعلى أساس تقرير يحاله الرئيس مسبقاً إلى أعضاء اللجنة، تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة كل ستة أشهر. في نهاية كل جلسة، يقوم الرئيس بصياغة تقرير ويرسله إلى أعضاء اللجنة.

المادة 6 : انتهاء المشروع

عند الانتهاء من المشروع، ستقوم شركة التنمية المحلية باص سيتي متقدمة بصياغة تقرير الانتهاء الذي سيتم إرساله لأعضاء لجنة التتبع.

المادة 7 : تاريخ تنفيذ الاتفاقية

يبدأ تنفيذ هذه الاتفاقية من تاريخ التوقيع عليهما.

..... بتاريخ
كاتب المجلس
محمد ايت احسين

النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش
محمد الدرسي